S

PROVISIONAL

S/PV.2590
14 June 1985
ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة التسعين بعد الألفين والخمسمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس :	السيد مهابر	(ترينيداد وتوباغو)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد سافرونتشوك
	استراليا	السيد هوغ
	بوركينا فاصو	السيد غيسو
	بيرو	السيد ارياس ستيبا
	تايلند	السيد كاسمسري
	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد أودوفينكو
	الدانمرك	السيد غرونيت
	الصين	السيد لنغ كنغ
	فرنسا	السيد لوويه
	مدغشقر	السيد رابيتا فيكا
	مصر	السيد غالي
	الهند	السيد كريشنان
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد ماكسي
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد روزنستوك

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٥

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في ناميبيا

رسالة مؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجّهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة (S/17213)

رسالة مؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجّهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة (S/17222)

تقرير اضافي للأمين العام فيما يتعلّق بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) بشأن مسألة ناميبيا (S/17242)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات التي اتخذت في الجلسات السابقة المعقودة للنظر في هذا البند ، أدعو ممثل ليبريا الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بدعوة من الرئيس شغل السيد كوفا (ليبريا) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات التي اتخذت في الجلسات السابقة المعقودة للنظر في هذا البند ، أدعو رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بالوكالة وسائر أعضاء وفد ذلك المجلس الى شغل مكان على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد اويحيى (الجزائر) وسائر أعضاء وفد مجلس الأمم المتحدة لناميبيا مكانا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات التي اتخذت في الجلسات السابقة المعقودة للنظر في هذا البند ، أدعو السيد نجوما الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد نجوما مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسات السابقة المعقودة للنظر في هذا البند ، أدعو ممثلي اثيوبيا ، والأرجنتين ، وأفغانستان ، والامارات العربية المتحدة ، واندونيسيا ، وأنغولا ، وأوغندا ، وباكستان ، والبرازيل ، وبلغاريا ، وبنغلاديش ، وبنما ، وبوتان ، وبوتسوانا ، وبولندا ، وبوليفيا ، وتركيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجامايكا ، والجزائر ، والجماهيرية العربية الليبية ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، والجمهورية العربية السورية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وجنوب افريقيا ، وزامبيا ، وزمبابوى ، وسرى لانكا ، والسودان ، وسيشيل ، وغانا ، وغيانا ، وفييت نام ، وقبرص ، والكاميرون ، وكندا ، وكوبا ، والكونغو ، والكويت ، وكينيا ، وماليزيا ، والمغرب ، والمكسيك ، ومنغوليا ، وموزامبيق ، ونيجيريا ، ونيكاراغوا ، وهايتي ، وهنغاريا ، واليابان ، واليمن الديمقراطية ، ويوغوسلافيا الى شغل المقاعد المخصصة في جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد دينكا (اثيوبيا) ، والسيد مونيز (الأرجنتين) ، والسيد ظريف (أفغانستان) ، والسيد الصفر (الامارات العربية المتحدة) ، والسيد كوسوماتمادجا (اندونيسيا) ، والسيد فان دونن (أنغولا) ، والسيد أوتونو (أوغندا) ، والسيد شاه نواز (باكستان) ، والسيد ماسييل (البرازيل) ، والسيد تسفتكوف (بلغاريا) ، والسيد شودري (بنغلاديش) ، والسيد كابريرا (بنما) ، والسيد تشرينغ (بوتان) ، والسيد لغوايلا (بوتسوانا) ، والسيد نوفاك (بولندا) ، والسيدة كراسكو (بوليفيا) ، والسيد تركمن (تركيا) ، والسيد سيزار (تشيكوسلوفاكيا) ، والسيد شيرر (جامايكا) ، والسيد بسايح (الجزائر) ، والسيد الزروق (الجماهيرية العربية الليبية) ، والسيد لاوتنشلاغر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) ، والسيد مكبا (جمهورية تنزانيا المتحدة) ، والسيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) ، والسيد الأتاسي (الجمهورية العربية السورية) ، والسيد فونفسي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) ، والسيد فون شريندنغ (جنوب افريقيا) ، والسيد غوما (زامبيا) ،

والسيد مودنجي (زمبابوي) ، والسيد ويجيورداني (سري لانكا) ، والسيد بريـــــدو (السودان) ، والسيدة غونشير (سيشيل) ، والسيد السموع (غانا) ، والسيد كـــران (غيانا) ، والسيد لي كيم تشانغ (فييت نام) ، والسيد موشوتاس (قبرص) ، والسيد اتكـي بوموا (الكاميرون) ، والسيد لويس (كندا) ، والسيد مالميركا (كوبا) ، والسيد غيامـــا (الكونغو) ، والسيد أبو الحسن (الكويت) ، والسيد كيبلو (كينيا) ، والسيـد زيـــن (ماليزيا) ، والسيد العلوي (المغرب) ، والسيد مونيوز ليدو (المكسيك) ، والسيـــد نيامدرو (منغوليا) ، والسيد موريز مورارجي (موزامبيق) ، والسيد غباري (نيجيريـا) ، والسيد ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا) ، والسيد شارل (هايتي) ، والسيد راتز (هنغاريا) ، والسيد كورودا (اليابان) ، والسيد الأشطل (اليمن الديمقراطية) ، والسيد غولـــوب (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط أعضاء المجلـــس علما بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي بربادوس وليسوتو يطلبان فيهما دعوتهما الى الاشـتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة ، اقـترح ، بموافقة المجلس ، دعوة هذين الممثلين الى الاشتراك في المناقشة ، دون أن يكون لهمـا حق التصويت ، استنادا الى الأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظـــام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد مزلي (بربادوس) ، والسيد ماكيـــــكا (ليسوتو) المقعدين المخصصين لهما على جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الأمن الآن نظـره في البند المدرج على جدول أعماله . ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/17270 الـــتي تتضمن نص مشروع القرار المقدم من بوركينا فاصو ، وبيرو ، وترينيداد وتوباغو ، ومدغشقـــر ومصر ، والهند .

اذا ما سمح لي المجلس أن أقول كلمة تابعة من انتمائي الى منطقتي ، فانني أود أن أذكر أن المتكلم الأول المدرج على قائمتي صديق وزميل لي من منطقة البحر الكاريبي ، هو نائب رئيس وزراء جامايكا ووزير خارجيتها ، سعادة الرايت أونرابل هيو شيرر الذي لعب دورا رئيسيا في تنمية تلك المنطقة ، بل لعب دورا رئيسيا أكبر في مسألة انهاء الاستعمار برمتها ، اني أرحب بسعادته وأدعوه الى شغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد شيرر (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن استهل كلمتي بالتعبير عن امتنان وفد بلادي الصادق للفرصة التي منحتموها لنا للاشتراك في مناقشات مجلس الامن الحالية المكرسة لمسألة ناميبيا .

ويشعر وفدي بفخر خاص وارتياح اذ يراكم سيدي ، وزير خارجية ترينيداد وتوباغو ، وهي عضو في اسرة بلدان الكاريبي الناطقة بالانكليزية تتمتع جامايكا بعلاقات ودية وثيقة معه ، تترأسون اعمال مجلس الامن لشهر حزيران/يونيه ١٩٨٥ . ان ترينيداد وتوباغو يمكنها أن تفخر بسجل مشاركتها النشطة في اعمال منظومة الامم المتحدة . وفي هذه المناسبة نتذكر بصفة خاصة المساهمات القيمة التي اسهم بها بلدكم بوصفه عضوا في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ويثق وفدي ثقة كبيرة في قدراتكم الثابتة على ادارة مداولات هذا المجلس بتبصر وكفاءة ومهارة .

أود أيضا أن أشيد اشادة خاصة بالسفير كاسمري على الطريقة البارعة والفعالة والهادفة التي ادار بها اعمال مجلس الأمن أثناء شهر أيار/مايو .

ان تاريخ ناميبيا هو تاريخ نضال شجاع لشعب مثابر في وجه عقبات هائلة توضع في طريق تحقيق أمانيه المشروعة في الحرية والعدالة وتقرير المصير .

وأنوه هنا بما قاله السيد هيرمان توبفو مؤسس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، امام المحكمة لدى محاكمته في عام ١٩٦٨ بتهمة الارهاب ، لقد قال :

" انتم ، سيدي ، قررتم ان لكم الحق في محاكمتنا لأن برلمانكم يعطيكم ذلك الحق . هذا الحكم لم ولن يغير من مشاعرنا . نحن ننتمي الى ناميبيا لا الى جنوب افريقيا . ولا نعترف الان ولن نعترف في المستقبل بحقكم في أن تحكمونا ، وان تضعوا لنا قوانين لم نشارك في وضعها ، وان تعاملوا بلدنا كما لو كان ملكية خاصة لكم وتعاملونا كما لو كنتم سادتنا . لقد اعتبرنا جنوب افريقيا دائما دخيلة على بلدنا . كان هذا هو شعورنا دائما وهذا هو شعورنا الان . ولهذا نقدم الى هذه المحاكمة " .

وواصل الوطني الناميبي شهادته قائلا :

"لقد تبين لي أن شعبنا لا يمكن ان يتوقع ان يأتيه التقدم هبة من أحد ، سواء كان ذلك الامم المتحدة أو جنوب افريقيا . فالتقدم شيء سيتعين علينا أن نناضل ونعمل من أجله " .

هذه الكلمات لا تزال صادقة اليوم كما كانت عند الادلاء بها قبل سبعة عشر عاما .

ان مجلس الامن يجتمع الان مرة اخرى لبحث الحالة الخطيرة في ناميبيا وحولها ، في سياق مزيد من التدهور في الحالة في الجنوب الافريقي .

ومع ذلك وفي نفس هذه اللحظة التي نجتمع فيها هنا يتأهب نظام جنوب افريقيا لاكمال خططه التي أعدها منذ أمد طويل لضم اقليم ناميبيا . ان ما نشهده الان هو نهاية المرحلة الاولى من هذا المخطط الشرير الذي يتجلى في انشاء ما يسمى بالحكومة المؤقتة في ناميبيا بتواطؤ من المؤتمر المتعدد الاحزاب العميل .

ان ذلك القرار قد نال ما يستحقه من الادانة والرفض الكامل من جانب المجتمع الدولي كله ، بما في ذلك حركة بلدان عدم الانحياز واعضاء مجلس الامن . وعلى الرغم من ذلك فان نظام بريتوريا لا يزال طي غيه وتحديه الوقح لارادة المجتمع الدولي .

والان لا بدّ ان المجتمع الدولي يدرك تمام الادراك سجل هذا النظام الحافل بالخداع والتدنيس والمراوغة . ان بريتوريا قد قدمت الان خططها من اجل ادماج الاقتصاد الناميبي ادماجا كاملا في اقتصاد جمهورية جنوب افريقيا وذلك لكي تحقق سيطرتها بغير عائق على الموارد الطبيعية لناميبيا .

وما فتئ وفد جامايكا يشعر بالقلق المتزايد ازاء استمرار النهب والاستغلال غير المشروعين للموارد الطبيعية لناميبيا ، بما في ذلك الموارد البحرية للاقليم من جانب جنوب افريقيا وبالاشتراك مع بعض الشركات عبر الوطنية . وتمثل هذه الانشطة انتهاكا صارخا للمرسوم رقم ١ الصادر عن مجلس الامم المتحدة لناميبيا من اجل حماية الموارد الطبيعية لناميبيا . كما انها تتعارض وفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في حزيران/يونيه ١٩٧١ التي اعلنت ان وجود جنوب افريقيا في ناميبيا هو وجود غير شرعي .

وفضلا عن ذلك فان مجلس الأمن في القرار ٢٨٣ (١٩٧٠) الصادر في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٠ قرر، في جملة أمور، دعوة جميع الدول

"أن تثني رعاياها، والشركات التي تحمل جنسيتها ولا تخضع لسيطرتها الحكومية المباشرة، عن الاستثمار أو الحصول على امتيازات في ناميبيا. وتحقيقا لهذه الغاية أن تمتنع عن حماية هذه الاستثمارات ضد أي مطالبات من جانب الحكومة الشرعية لناميبيا في المستقبل".

ومع ذلك فان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا، في تقريره الى الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة أشار الى ان عددا كبيرا من المصالح الاقتصادية الاجنبية والشركات عبر الوطنية لا يزال نشطا في استغلال موارد ناميبيا. وهذا يضم بعض أكبر الشركات والمؤسسات المالية العالمية من جنوب افريقيا وأوروبا الغربية وامريكا الشمالية. وتضم الانشطة الاقتصادية لهذه الشركات التعدين واستغلال مجموعة واسعة من الموارد الثمينة لناميبيا بما في ذلك الماس واليورانيوم والنحاس والرصاص والزنك والمنغنيز ومعادن أخرى. كذلك فقد سيطرت هذه المؤسسات على الموارد الزراعية والسمكية لناميبيا وهي تقوم الان بالتنقيب عن البترول هناك.

ووفقا للسجلات ، استخرج ، على سبيل المثال ، حوالي ١٩٩٠٠٠ طن مترى من أوكسيد اليورانيوم والنحاس والرصاص وأكثر من مليون قيراط من الماس من مناجم في ناميبيا في ١٩٨٢ .

وتدير هذه الشركات أعمالها بموجب تراخيص صادرة عن الدولة الاستعمارية المحتلة . وقد جذبتها الى ناميبيا الأرباح الفاحشة المحققة نتيجة لمد جنوب افريقيا نظام الفصل العنصرى الذى يضمن أساسا لهذه المصالح الاقتصادية الأجنبية عمالة وفيرة ورخيصة الى ذلك الاقليم .

ويالها من أرباح ، قيل لنا على سبيل المثال ان أرباح ١٩٨٢ من منجم روسينغ لليورانيوم بلغت ٩١٫٢ مليون جنيه استرليني وهي تمثل ثاني أكبر اسهام في أرباح الشركة الأم المتعددة الجنسية . وقيل لنا أيضا ان المستوى المخجل من الافراط في صيد السمك الذى بلغته مصالح جنوب افريقية وغيرها من المصالح في مياه ناميبيا أدى بالفعل الى نقص في الموارد السمكية والى تسريح عدد كبير من العمال السود من أعمالهم . وبالطبع تصدر أرباح هذا الاستغلال الى الخارج بينما تبقى الخسائر في ناميبيا .

ما يعنيه كل ذلك هو أن الموارد الطبيعية للبلد ، لا سيما الموارد غير المتجددة ، تنهب بلا رحمة على يد جنوب افريقيا لدعم نظامها القمعي ، بينما هي تواصل تحدى قرارات مجلس الأمن .

ان السود العاملين في الزراعة ، الذين يشكلون ٩٥ في المائة من مجموع العاملين في هذا القطاع ، يعيشون عيشة هامشية تماما . ومعظمهم يمارس الزراعة المعيشية ، فنصيبهم من اجمالي الناتج الزراعي المسوّق لا يتجاوز ٢٫٥ في المائة فقط .

ان وجود قوانين تسجيل صعبة جعلت من المستحيل تقريبا تسجيل النقابات السوداء والعقبات الكأداء أمام تنظيم النقابات وقيامها بنشاطها بفعالية لا تزال موجودة . وتحرّم القوانين صراحة على النقابات العمالية السعي الى تحقيق أهداف سياسية ، وأى ميل نحو هذا الاتجاه يؤدى الى حظر فورى على الأنشطة النقابية .

وليس أمام السكان الذين يخضعون لهذا النير من الناحية العملية أية امكانيات للممارسة الحرة للحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير . وحقوق الانسان الأساسية والكرامة تنتهك ويساء اليها في ظل سطوة الدولة الاستعمارية المحتلة .

منذ أن عقد مجلس الأمن آخر سلسلة من الاجتماعات المكرسة لناميبيا ، في ١٩٨٣ ظهر اتجاهان بارزان : الأول ، المحاولة المستمرة والشريرة لجعل استقلال ناميبيا قضية ثانوية ؛ والثاني العلاقة الوثيقة المتزايدة بين مستقبل ناميبيا ونضال شعب جنوب افريقيا لتحطيم نظام الفصل العنصري .

ودورة العنف الأخيرة ، التي بدأها نظام بريتوريا ضد معارضي الفصل العنصري في جنوب افريقيا وامتدت الآن الى جميع أنحاء البلاد ، الى شتى البلدان والقرى ، تسبب قلقا بالغا لدينا . اذ تشن قوات أمن النظام العنصري حملة ارهاب وعنف سافر بهدف قمع المعارضة المحلية المتعاظمة للفصل العنصري .

وبينما تتابع بريتوريا حملتها بلاهودة لقمع المعارضة المحلية وصد قوى التغيير ، يصعّد النظام أنشطة التخريب واثارة القلاقل ضد حكومات دول خط المواجهة .

ان القمع في الداخل والعدوان في الخارج وجهان لاستراتيجية تدعيم حكم الأقلية في الداخل لضمان استمرار سيادة البيض في المنطقة وسيطرتهم عليها . ان اعمال العدوان والتحرش العسكرية المستمرة ضد دول خط المواجهة ترمي الى تقويض تلك الدول وخلق مجموعة من الدول التابعة والضعيفة والخانعة سياسيا في المنطقة . وناميبيا جزء من هذا المخطط .

وآخر مثال على ذلك حدث يوم أمس ضد ما توغلت قوات جنوب افريقيا في بوتسوانا وقتلت المدنيين الأبرياء بما فيهم الأطفال .

وفي مواجهة سوء نية جنوب افريقيا ونواياها الصريحة ، يتسم موقف المجتمع الدولي بالتردد والخجل والمواربة . فقد تركت بريتوريا حرة في مواصلة أعمالها العدوانية التي تخرق المبادئ الأولية للسلوك الدولي والتصرف المتحضر . وسمح البعض لأنفسهم ، لفترة أطول

مما يجب ، بأن ينخدعوا ويقبلوا بالفكرة الخاطئة القائلة بأنه يمكن ، بشكل ما ، اقناع بريتوريا بالتفاوض بحسن نية على وضع حد لنظام الفصل العنصرى الشرس ، أو بالوفاء بالتزاماتها تجاه استقلال ناميبيا .

ان هذه الافتراضات التي هي في غير محلها والتي لاتستند على أساس هي التي شلت حركة الأمم المتحدة وأعجزتها في مواجهة نظام شرير لئيم مستعد على الدوام لاستخدام الارهاب العسكرى السافر للابقاء على سيطرته العرقية في المنطقة . هذا النظام انما هو نظام للارهابيين .

وفي الوقت ذاته فرضت على مستقبل ناميبيا التنازلات والقيود الشديدة ، وكوفئ تعنت بريتوريا بالتنازل تلو التنازل ؛ وتعرضت المكانة والهيبة الدوليتان لأعضاء مجموعة الاتصال الغربية ، الذين أخذوا على عاتقهم مسؤولية استقلال ناميبيا ، لضرر لا سبيل الى علاجه . ومجموعة الاتصال نفسها أصبحت في حالة سبات وحل محلها الحوار الثنائي مع جنوب افريقيا والاتصال الرامي فيما يقولون الى اقناعها بـ "اصلاح" نظام الفصل العنصرى ومنح ناميبيا استقلالها .

ولا بد من التسليم صراحة بأن سياسة "الارتباط البناء" فشلت في تحقيق أية نتائج طيبة ، بل ربما أتت بنتيجة عكسية من حيث صافي التقدم المحرز . فالأحداث تقدم برهانا حيا على أن بريتوريا تستغل تلك السياسة ببراعة في مواصلة سياسة المراوغة في المنطقة في الوقت الذى تحيك فيه مخططات جديدة لترسيخ أقدام نظام الفصل العنصرى .

وكل هذا يبين الحاجة الى اعادة سلطة الأمم المتحدة وممارسة ضغط متضافر على المعاندين في بريتوريا .

ونشعر بالارتياح اذ نلاحظ المطالبات المستمرة في عدد من البلدان بوقف الاستثمارات الاقتصادية للشركات عبر الوطنية ، في جنوب افريقيا وبفرض حظر تجارى عليها . لقد حدث ذلك في مواجهة الموجة الاخيرة من القمع ضد الشعب في جنوب افريقيا وفشل الجهود الدبلوماسية في التوصل الى اى تغيير حقيقي في نظام الفصل العنصرى .

وردا على اعمال العنف والعدوان المتكررة التي تقوم بها بريتوريا في المنطقة ، فاننا نضم صوتنا الى الاخرين مطالبين مجلس الامن باتخاذ الاجراء اللازم بموجب الفصل السابع من الميثاق ، وذلك بفرض الجزاءات الالزامية الشاملة . وفي انتظار فرض هذه الجزاءات الالزامية فان وفد جامايكا يحث على التنفيذ الفورى لبرنامج العمل الواقعي والبناء الذى اتخذته بلدان عدم الانحياز في الاجتماع الوزارى غير العادى الذى انعقد في نيودلهي . ونحن بصفة خاصة نؤيد بقوة الدعوة الى قطع كل العلاقات الدبلوماسية مع جنوب افريقيا ، ووقف البرامج الاستثمارية الاقتصادية فيها ، والاحترام الكامل لفرض المقاطعة النفطية عليها ، والتنفيذ الصارم للحظر على تصدير السلاح اليها ، كما نؤيد الدعوة الى الالتزام بالمقاطعة الرياضية والثقافية لجنوب افريقيا .

ان جامايكا تعلق اهمية خاصة على توفير فرص تعليمية وتدريبية للشباب في ناميبيا ، باعتبار ذلك امرا اساسيا يكمل انشطة الامم المتحدة الرامية الى تحقيق الاستقلال وتقرير المصير لشعب ناميبيا . ومن هنا نؤيد تمام التأييد المقترحات التي تطالب بتخصيص مزيد من المنح الدراسية وفرص التدريب للطلبة الناميبيين من خلال صندوق الامم المتحدة لناميبيا ، وبرنامج الامم المتحدة التدريبي والتعليمي للجنوب الافريقي . ونحن نؤمن ايضا ان توفير مثل هذه المساعدات الانسانية له أهمية حاسمة في اعداد الناميبيين لتولي مسؤولياتهم الادارية المستقبلة في ذلك الاقليم.

اخيرا ، اود ان اغتنم هذه الفرصة لأجدد تأييد جامايكا القاطع والملتزم للنضال الشجاع لشعب ناميبيا من اجل تقرير المصير والاستقلال ولممثله الشرعي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . ان جامايكا لن تعترف مطلقا بالحكومة المؤقتة المزعومة

ولن نخفف مطلقا عقوباتنا ضد جنوب افريقيا ،مادامت ناميبيا تحت سيطرة جنوب افريقيا ، ومادام نظام الفصل العنصرى البغيض يمارس على يد نظام جنوب افريقيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر السيد نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جامايكا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الىّ والى بلادى .

السيد رابيتافيكا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : باعتباركم ممثل بلد يواجه مشاكل ملحة وصعبة واساسية ،مثل معظم بلادنا ،اعطيتمونا ، سيدى الرئيس، للمرة الثانية هذا العام ،رغم مسؤولياتكم الثقيلة ،شرف مشاركتنا في شواغلنا ، وافادتنا بخبرتكم باعتباركم رجل دولة . اننا نقدم لكم الشكر الجزيل خاصة وان فترة رئاستكم تتزامن مع نظرنا لمسألة اضطلعت ترينيداد وتوباغو بشأنها ، بالاصالة عن نفسها وبالنيابة عن المجتمع الدولي بدور حاسم .

سيدى ، اود اعن طريقكم ان اتقدم بشكر وفد بلادى الخالص ، الى وزير خارجية تايلند والى زميلنا السفير بيرابو نغس كاسمسرى على الطريقة البناءة والمجاملة التي ادار بها اعمالنا في الشهر الماضي .

ان الدعوى ضد جنوب افريقيا قوية بحيث لا تكفي جلسة واحدة للمجلس ، للنظر فيها ، بل يحتاج كل وفد الى عدة جلسات ليعرض شكواه وليدين اعمال الغصب والوان الظلم ويحاول -اذا كان ذلك ممكنا -اسماع صوت الحق لسلطات بريتوريا . وربما نتهم بعد ذلك بالسماح لانفسنا بالانقياد لعواطفنا ومحاولة ان نكون إثاريين واننا لا نبدى الواقعية التي تقتضي سلوكا أرشد . لقد عهدنا مثل هذه الاتهامات واستمعنا اليها منذ اكثر من عشرين عاما ، منذ قررت منظمة الوحدة الافريقية ان تسلك سلكا متضافرا في مجلس الامن ضد الديمقراطية الزائفة التي يدعيها لنفسه نظام بريتوريا العنصرى سواء في جنوب افريقيا او في ناميبيا .

علينا ان ننطلق من الحقائق التي تعرض على الامم المتحدة والتي يتعين علينا ان ننظر اليها في ضوء مبادىء الامم المتحدة ومقاصد الميثاق وقرارات ومقررات هذه المنظمة . تلك الحقائق هي : استمرار الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، وخطة الامم المتحدة لاستقلال الاقليم ومسؤولياتنا تجاه شعب ناميبيا .

ما من عضو في المجلس يستطيع ان ينكر عدم شرعية احتلال جنوب افريقيا لناميبيا . ولا يستطيع احد ان ينكر انكارا معقولا ان هذه حالة لم يتم فيها الاعداد الكافي لعملية انهاء الاستعمار وذلك مراعاة لخاطر دوائر معينة . ربما كان ثمة ميل الى التغاضي عن مقررات هذه المنظمة وفتاوى محكمة العدل الدولية لانه ليس من السهل دائما ان تقبل الدولة الاستعمارية ان يقرر الرأى العام الدولي المبادىء والطرق الخاصة باتمام عملية انهاء الاستعمار، ما لم تضطر تلك الدولة الى ذلك ،في ظل ظروف خاصة او ما لم تقبل طواعية ان تفي بالتزاماتها وتتمشى مع تقاليدها المرعية .

اما بريتوريا ، فأى نوع من التقاليد يمكن لها ان تراعيه سوى الفصل العنصرى ؟ ونحن نعلم جميعا ، حتى وان اختار البعض ان يتناسى ، ان الفصل العنصرى يتسم باستهانة الاخرين ورفض الاقرار بالحقائق رفضا مبعثه الجمود المنافي لروح العقل ،والنزوع الى الهيمنة والاستعلاء الصلف ، مما يدفع هذا النظام الى الادعاء بانه يحتكر الحق والرشد .

ان نظام الفصل العنصرى بغيض ،ويستحق الادانة وليس هناك شك في ذلك . الا اننا عندما نتناول اصوله ومظاهره ، نجد ان الاراء ، خشية نبش الماضي لا تكتسي نفس القوة والاجماع وهذا ما يفسر استمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا دون اى عقاب لان هذا الاحتلال يمكن ان يتحول الى وجود منعم لحسابها الخاص او بالنيابة عن اخرين . ان مفهوم الامم المتحدة لتصفية الاستعمار يختلف عن ذلك . وليس امامنا اى خيار سوى ان نرفض رفضا باتا اية محاولة لاقناعنا ان نظام بريتوريا يمكن ان يكون عنصرا بناء في ناميبيا وفي الجنوب الافريقي ككل .

اما الحقيقة الثانية فتتمثل في خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا . ان الاعلان عن اقامة الادارة المؤقتة المزعومة يعتبر تحديا خطيرا لهذه الخطة ،وبالاضافة الى ذلك فان جنوب افريقيا لم تعد تشير الى هذه الخطة . ويجرى الحديث بدلا من ذلك عن اتفاق على استقلال مقبول دوليا ينتج عن " مفاوضات دولية " نعتقد ان الامم المتحدة لن تدعى للمشاركة فيها . هل يمكن لنظام بريتوريا ان يقول لنا ما اذا كان ملتزما حتى الان بالمبادىء الواردة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وبالوسائل التي وضعت وقبلت وكان ثمنها تنازلات هامة ؟

الواقع ان كل ما يهم جنوب افريقيا هو انسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، ومن السهولة للمرء أن يتصور ان انشاء حكومة مؤقتة ليس الا مكيدة لجعل المجتمع الدولي يتقبل ربط الانسحاب باستقلال ناميبيا . ان هذا المجلس لا يستطيع أن يرضخ لهذا الابتزاز لأننا لا نستطيع أن نفرض على بلد ذى سيادة الوسائل التي يكفل بها أمنه والدفاع عن نفسه ضد أعمال زعزعة الاستقرار والعدوان ، التي برهن عليها ما حدث في ٢١ أيار/مايو الماضي في شمال أنغولا ، وماحدث بالأمس في عاصمة بوتسوانا . ومن نافلة القول ان الوسائل التي يقع عليها الاختيار ينبغي أن تتمشى مع مقتضيات السلم والأمن الدوليين أو الاقليميين . ان ما يهدد السلم والأمن ليس الوجود القانوني والشرعي للقوات الكوبية في أنغولا ، وانما التحدى الدائم للأمم المتحدة من جانب جنوب افريقيا .

وعلى الرغم من ادعاءات حسن النية ، التي تستخدمها جنوب افريقيا ، في استخفافها بنا لتجعلنا نصدق ان التسوية السلمية أو الحوار فيما بين الأطراف أو المعاملة المتساوية أمور قد تتحقق ، فمن الواضح ان نظام بريتوريا قد عقد العزم على اعطاء ناميبيا استقلالا مزيفا يمكنه من مواصلة فرض سلطانه على الجنوب الافريقي ، الأمر الذى يتعين علينا الاعتراف به لئلا نتهم بالتحيز . اننا نرفض هذا البرنامج المزعوم ، الذى قدم لتبرير أمر واقع ما ، والذى يقوم على أساس التخلي عن التزامات معينة . ان جنون العظمة هذا لا محل له في الأمم المتحدة ، وهو في الحقيقة يمثل تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة .

ويتعين علينا الآن أن ننظر في مسؤوليتنا ازاء الشعب الناميبي ، الذى تمثله تمثيلا حقيقيا وشرعيا المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . ودون ذكر المبادئ والاعلانات التي نعرفها جميعا والتي لا شك اننا نعتزم احترامها ، نقول انه لا يمكن الوفاء بهذه المسؤولية اذا لم نصر على التنفيذ الفورى والتام للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، لقد تجاوزنا المرحلة التي يمكن أن نتذرع فيها بتعقد المشكلة وضرورة افساح الوقت وجعل الرأى العام يسير في صالحنا .

نحن ملتزمون باستقلال ناميبيا لأسباب سياسية ومبدئية لأننا مقتنعون بأنه لا يمكن تحت ادارة جنوب افريقيا انهاء نظام الوصاية على النحو الوارد في المادة ٧٦ من

الميثاق . ان هذا الالتزام التزام ثابت ، ولا يمكن أن يتغير بتغير الظروف . ويمكن للناميبيين أن يتحلوا بالصبر ولكنهم لن يستطيعوا أبدا أن يفهموا لماذا يجب أن يكون تحررهم السياسي والاقتصادى والاجتماعي رهنا بمصالح أجنبية تهتم في المقام الأول بالقيام بعمليات السلب .

لقد طال الحديث خلال السنوات القليلة الماضية عن مصداقية وفعالية الأمم المتحدة ، ولاسيما مجلس الأمن . ان المساس بهاتين الفضيلتين يأتي من أولئك الذين شجعناهم على أن يتظلوا بمظلتنا . ان الخيار أمامنا محدود حقا : فاما أن نتقيد بخطتنا وأن نرفض كل ما يخفف من تأثيرها أو يتعارض معها وأن نتخذ الاجراء اللازم في هذا الصدد ، أو أن نترك الناميبيين لمصيرهم وأن نعترف بادعاءات نظام الفصل العنصرى الواهية ، الأمر الذى قد يؤدى الى اعلان انفرادى للاستقلال من جانب نظام عميل . كما يمكننا أن نقبل ، أن تعلن سوابو ويعلن مجلس ناميبيا استقلال هذا الاقليم وان من واجبنا ان ندعم هذا الاستقلال وأن ندافع عنه من ردود الفعل الصادرة عن جنوب افريقيا أو عن أية دوائر أخرى .

ان المناقشة لم تنته بعد . وفي الوقت الحالي يمكننا أن نتفق على اعتبار أن الخيار الأول هو أفضل خيار ، وهذا يتعلق بمسألة فرض جزاءات الزامية شاملة . فكم مرة ينبغي لنا أن نحذّر جنوب افريقيا ؟ وكم مرة يتعين علينا الاجتماع للنظر ، ولنعيد النظر ، فيما يجب اتخاذه من تدابير بموجب الفصل السابع من الميثاق ؟ وهل ينبغي لنا أن نصغي مرة أخرى الى نفس الحجج التي سيقت لنا قبل ٢٠ عاما مضت حول عدم فعالية العقوبات وآثارها الضارة على السكان الافريقيين والشركات المتعددة الجنسية ؟ وهل سنحظى بتفهم بعض شركائنا المتفاوضين ، الذين قالوا لنا انه قد يكون من المفضل ان ننظر في امكانية اعتماد عقوبات اختيارية وانتقائية ؟ كل هذه أسئلة قد تكون الردود عليها محرجة .

عندما نذكر العقوبات فليس ذلك من منطلق عدم شعورنا بالمسؤولية أو لاننا نميل اليها بصورة غير صحية . ان العقوبات ،في ظل الظروف الحالية ، هي الوسيلة الوحيدة المتوفرة لدى الأمم المتحدة لتخلص نفسها من الغموض ، والمحك الوحيد لسلطة هذه المنظمة السياسية والمعنوية ازاء فاحشة الاستعمار والاستغلال والسيطرة التي يرتكبها نظام الفصل العنصرى .

واذا اخترنا انزال العقوبات فان الرأى العام العالمي ، الذى يزداد وعيا والتزاما ، لن يتهمنا بعد ذلك بالعجز الذى نختبئ وراءه بتعام عن الحقيقة وكأننا نخاف الواقع . واذا رفضنا انزال العقوبات ، فستكون جنوب افريقيا هي المستفيد الوحيد ، وسيعني ذلك اننا خيبنا الأمل الذى وضعه فينا الناميبيون الذين طلبوا منا أن نبقى مخلصين لهم .

هذه هي الحقائق . ولا يمكن لأية حيلة أن تطمسها ولا يمكن لأى مبرر صادر عن سياسة متعمدة للاستسلام أن تجعل أيا منا ينسى هذه الحقائق . ولن تستطيع أية محاولة لترضية نظام الفصل العنصرى أن تخفي هذه الحقائق ، ان الخيار مفتوح أمامنا . ولكن لا تفسحوا المجال لأحد للقول بأن الأمم المتحدة مكتوب عليها الفشل في ناميبيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل مدغشقر على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي والى بلدى .

السيد اودوفينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : سيدى الرئيس ، أود بادئ ذى بدء أن أرحب بكم رئيسا لمجلس الأمن . لقد اتيحت لنا هذا الاسبوع فرصة أن نرى بأنفسنا مدى فائدة خبراتكم الدبلوماسية والسياسية العظيمة لاعمال هذا المجلس . وعلى الرغم من المسافة الشاسعة التي تفصل بين بلدينا اوكرانيا وترينيداد وتوباغو فان وفدينا متجاورين ، لا في مجلس الأمن فحسب بل أيضا في كثير من الهيئات الهامة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على سبيل المثال في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، التي تعتقد في هذه اللحظة اجتماعا رسميا خاصا للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع شعب جنوب افريقيا الذى يكافح من أجل حريته واستقلاله ، ولوضع حد لنظام الفصل العنصرى البغيض ، واسمحوا لي ، سيدى الرئيس أن أتمنى لكم كل النجاح في أعمالكم بوصفكم رئيسا لمجلس الأمن .

(السيد اودوفينكو، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

أود أيضا أن أعرب عن امتناننا لوزير خارجية تايلند ولمندوبها الدائم ، السيد كاسمسرى ، للاسلوب المثالي الذى اضطلعا به بمهامهما خلال الشهر الماضي الذى كان شهرا صعبا في اعمال المجلس .

ان مستوى التمثيل العالي للعديد من بلدان عدم الانحياز خلال المناقشة في المجلس يؤكد خطورة الحالة في الجنوب الافريقي ويشير بطريقة مقنعة الى ان مسألة منح الاستقلال لناميبيا تعد من ادق مشاكل عصرنا واكثرها الحاحا . لا يزال احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا موضوع المناقشة في الامم المتحدة منذ سنوات عديدة . وكما تمت الاشارة الى ذلك فعلا ، أصدر مجلس الامن وحده ٢٢ قرارا بشأن هذه المسألة . ومع هذا ، ورغم مطالبات الامم المتحدة بتحرير ناميبيا غير المشروط ، فرض عنصريو بريتوريا نظاما استعماريا عنصريا على ذلك الاقليم وعرضوا الشعب الناميبي لارهاب وقمع وحشيين ، في محاولة للقضاء على رغبته في الحرية والاستقلال . انهم يحولون ناميبيا الى ذنب لاقتصاد جنوب افريقيا ، ويجعلون منها مجرد مورّد للمواد الاولية ، ويحاولون بكل طريقة ممكنة الاحتفاظ بحكمهم لذلك الاقليم . لقد اقام عنصريو بريتوريا رأس جسر عسكريا استراتيجيا في ناميبيا يشنون منه اعمالهم العدوانية والتخريبية ضد بلدان افريقية مجاورة - تعرف عن حق بأنها دول خط المواجهة .

لقد اشارت الجمعية العامة مرارا الى ان احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا في انتهاك لمقررات متعددة اصدرتها الامم المتحدة ، يشكل عملا من اعمال العدوان ضد شعب ناميبيا ويفرض تهديدا خطيرا على السلم والأمن الدوليين بشكل عام . ان الامم المتحدة التي تتحمل مسؤولية مباشرة عن مصير ناميبيا وانهاء الاستعمار بها ، حددت منذ زمن طويل في عدد من مقرراتها وفي مقدمتها قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) طرقا واقعية لتحقيق استقلال ناميبيا وتنميتها الذاتية والتسوية السلمية للمشكلة الناميبية . ومع ذلك ، لا تزال هذه المشكلة الحادة باقية دون حل . فلا يزال الاحتلال غير الشرعي لناميبيا مستمرا ، ولا تزال قرارات مجلس الامن باقية دون تنفيذ .

ان نظام بريتوريا ، بتجاهله ارادة المجتمع الدولي واستهزائه بشكل فاضح بميثاق الامم المتحدة ، يرفض بعناد ترك ناميبيا . وكما يتضح من التقرير الاضافي للامين العام ، فان بريتوريا تخرب تسوية المشكلة الناميبية وتنفيذ خطة الامم المتحدة ، بوضع عقبات مصطنعة متعددة امام الحل . وفضلا عن ذلك ، وكما يقول التقرير :

" لقد تفاقمت المصاعب السائدة واعطيت بعدا جديدا بقرار جنوب افريقيا الاخير انشاء حكومة مؤقتة في ناميبيا " . (S/17242 ، فقرة ٤٧)

لقد كشف الذين تكلموا في هذا المجلس قبلي الجوهر الحقيقي لخطة التسوية الداخلية الشائنة التي تسعى بريتوريا عن طريقها الى فرض نموذج للاستعمار الجديد حتى ترسخ حكمها هناك وحتى لا تسمح لمنظمة سوابو بتولي سلطة في البلاد .

وبينما تتحدث بريتوريا في رياء جنبا الى جنب مع حاميتها الرئيسية الولايات المتحدة عن الحاجة الى المصالحة في الجنوب الافريقي ، لا تزال في حقيقة الامر مستمرة في محاولاتها لزعزعة استقرار الحالة في دول مستقلة مجاورة ، ولا تزال تمارس سياسة العدوان المسلح ضدها . ان العدوان على انغولا لم يتوقف ايضا . وقد سرد ممثل انغولا حقائق مقنعة في المجلس في هذا الشأن ، وخاصة فيما يتعلق بالهجوم الاخير الذي شنه المخربون من بريتوريا ضد بعض المنشآت في الجزء الشمالي من البلاد . ومن ثم ثبت ان بيانات بريتوريا فيما يتعلق بالنوايا السلمية المزعومة ازاء انغولا هي مجرد اكاذيب ومناورة دعائية روتينية . وهذه هي الطريقة التي تنفذ بها جنوب افريقيا اتفاقاتها وترتيباتها التي تروج لها على نطاق واسع .

ان التهديد الذي تفرضه جنوب افريقيا على دول خط المواجهة ، بما في ذلك التهديد الذي تباشره من أراضي ناميبيا التي تحتلها بريتوريا احتلالا غير شرعي ، لم يختف؛ بل على العكس من ذلك ، لقد تزايد . والسؤال الذي يبرز في هذا الصدد هو : لماذا يتصرف العنصريون بوقاحة بالغة ؟ لماذا يطأون بأقدامهم ميثاق الامم المتحدة ويهزأون بمقرراته ؟ ان المسؤولية عن هذا تقع على تلك الدوائر ، وخاصة الولايات المتحدة ، التي لا تزال تتعاون بشكل ايجابي مع جنوب افريقيا وتمدها بتأييد ودعم شاملين ، بينما تحميها هنا في المجلس من تنفيذ الجزاءات الدولية ضدها . لقد ظلت الولايات المتحدة وبريتوريا لعدد من السنين تلعبان لعبة دبلوماسية بغية تسوية المشكلة الناميبية عن طريق مناورات خفية ،

وهما تراوغان الامم المتحدة ، وتعرضان للخطر مصالح شعب ناميبيا ، وفي نفس الوقت تغيان بمصالح العنصريين ، وتحاولان ارغام الشعوب الافريقية على أن توائم نفسها مع الحفاظ على قلعة الاستعمار في الجنوب الافريقي تحت اسم جديد . ان الولايات المتحدة وجنوب افريقيا ترغبان بالتحديد في استئصال فرصة منح استقلال وحرية حقيقيين لناميبيا ، وذلك عن طريق استعمار جديد من نوع آخر . ان المساعدة الواسعة المدى التي تقدمها الولايات المتحدة وبلدان غربية اخرى معينة واسرائيل الى جنوب افريقيا في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والنووية تعد السبب الرئيسي في عدم تنفيذ مقررات الامم المتحدة بشأن ناميبيا حتى اليوم .

ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تشارك مشاركة تامة القلق بشأن الحالة في ناميبيا الذى اعربت عنه الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع الوزارى غير العادى لمكتب تنسيق بلدان عدم الانحياز بشأن مسألة ناميبيا ، المعقود في نيودلهي . ونحن نوافق على تقييم الحالة الراهنة الوارد في تلك الوثيقة ، وعلى تقييمها للاسباب الكامنة وراء عدم استقلال ناميبيا حتى الان .

ينبغي لجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ان تدين ادانة قاطعة الخدعة الملتوية الجديدة التي يقوم بها نظام جنوب افريقيا وتتبرأ منها ، وهي الخدعة الرامية الى الابقاء على احتلاله غير الشرعي لناميبيا في انتهاك لمقررات الامم المتحدة ذات الصلة . ان المكائد الحالية التي يحيكها عنصريو بريتوريا والرامية الى الاحتفاظ بحكمهم في ناميبيا بصورة مقنعة ليس لها من الشرعية اكثر مما لـ " دستور " جنوب افريقيا الجديد السيء السمعة والعديم الشأن والصحة . والمناورة الجديدة التي يقوم بها نظام الفصل العنصرى تعد انتهاكا خطيرا لمقررات الامم المتحدة ذات الصلة التي لا تزال تؤكد ان أى تدبير من جانب واحد يتخذه نظام الاحتلال غير الشرعي في ناميبيا لاغ وباطل . وعلى مجلس الأمن أن يتبرأ بشكل قاطع من هذا العمل الاخير الشائن الذى قامت به جنوب افريقيا باعتباره غير صحيح وغير مشروع وباطل ، وينبغي له أيضا أن يطالب جميع البلدان برفض الاعتراف بهذه " التسوية " .

اننا نشارك تماما في الرأى الذى اعربت عنه بلدان عدم الانحياز ، والذى تم تأكيده مرة اخرى في الاجتماع الوزارى غير العادى لمكتب تنسيق بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي ، واعرب عنه ايضا خلال المناقشات ، والذى يقضي بأن على المجلس ان يتخذ فورا التدابير الضرورية بموجب الميثاق ، بما في ذلك تطبيق احكام الفصل السابع منه . لقد اقترح ايضا اتخاذ تدابير فعالة ضد جنوب افريقيا قبل تنفيذ الجزاءات الالزامية الشاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق ، وذلك على سبيل المثال في اعلان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، المؤرخ في ٢٨ آذار/مارس من هذا العام ، وأيضا في برنامج العمل الذى وافق عليه الاجتماع الوزارى غير العادى لمكتب تنسيق بلدان عدم الانحياز بشأن مسألة ناميبيا ، الذى أشرت اليه بالفعل . وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد تنفيذ تلك التدابير .

من الاساسي التغلب على الموقف التعويقي الذى تتخذه بعض البلدان الغربية بشأن هذه المسألة . وبالجهود المشتركة والمنسقة التي تبذلها جميع الدول ، وعن طريق فرض العزلة الكاملة على العنصريين في الساحة الدولية ، سيمكن بالوسائل السلمية القضاء العاجل على هذه القلعة الأخيرة للاستعمار في الجنوب الافريقي .

ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تطالب بحزم أن يمارس شعب ناميبيا حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، في دولة متحدة وذات سيادة ، بما فيها خليج والفيس والجزر المواجهة لساحلها . ونطالب ايضا بنقل السلطات كاملة الى شعب ناميبيا ، عن طريق ممثلها الحقيقي الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

وكما اكدنا على ذلك سابقا ، فان التسوية الواقعية الوحيدة المتفق عليها للمشكلة الناميبية المتمثلة في تحقيق الاستقلال والتنمية المستقلة لناميبيا منصوص عليها في قرارات الامم المتحدة بشأن هذه المسألة ، وبصفة خاصة قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، مسترشدة بموقفها المبدئي ، ستواصل تأييدها لكفاح شعب ناميبيا الباسل من أجل التحرير بقيادة سوابو .

لقد عدت من جنيف في الاسبوع الماضي ، حيث شاركت بوصفي ممثلا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، في المؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية المكرس للكفاح ضد العنصرية والفصل العنصرى وبقايا الاستعمار ، والذى تم تنظيمه في اطار الذكرى السنوية الأربعين لانشاء الامم المتحدة والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ولقد شاركت منظمات غير حكومية من مختلف البلدان في العالم في اعمال هذا المؤتمر الذى اعتمد بيانا موجها الى مجلس الأمن يعلن فيه ، في جملة امور ، ما يلي :

" ان المشاركين في المؤتمر ، اذ يشعرون بالقلق ازاء محاولات نظام بريتوريا تنفيذ خططه الرامية الى اقامة ما يسمى بالادارة المؤقتة في

ناميبيا ، يدينون هذه الخطط ويستنكرونها ، ويؤكدون على تأييدهم التام للتنفيذ العاجل لخطة الامم المتحدة لناميبيا المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويؤكدون على موقفهم الواضح بأن سوابو هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي " .

ان هذه العبارات دليل اضافي على ان الشعوب في جميع البلدان تؤيد منح ناميبيا استقلالها الحقيقي على نحو سريع ، والقضاء النهائي على العنصرية والتمييز العنصرى والسيطرة الاستعمارية .

ويتعين الآن على مجلس الامن ان يتخذ اجراءات فعالة من أجل التحقيق السريع لهذه الأهداف النبيلة .

ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة (S/17270) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد كاسمسري (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي بادئ ذي بدء ، سيدى ، ان اعرب عن مدى السعادة والفخر اللذين يشعر بهما وفدى بلادى لرؤيتكم ، بوصفكم وزير خارجية ترينيداد وتوباغو ، ترأسون هذه الاجتماعات الهامة . لقد عدت لتوى من زيارة لبلادكم ، واتذكر في شوق الجمال الاخضر الخلاب لأرضكم والكياسة والألفة اللتين يتحلى بهما شعبكم . واود ان اعرب لكم عن اخلص تهاني وفد بلادى على رئاستكم لمجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه . ووفد بلادى على ثقة من ان مداولات المجلس ، بفضل مهارتكم الدبلوماسية وخبرتكم وحنكتكم ، ستحقق نتائج مثمرة .

هذه هي المرة الثانية التي يتناول فيها المجلس مسألة ناميبيا في غضون شهرين . ففي ٣ ايار/مايو ، اصدر رئيس المجلس ، باسم جميع اعضائه ، بيانا يعرب عن سخط المجلس وبالغ قلقه ازاء العمل الاخير الذى قامت به جنوب افريقيا ، والمتمثل في اقامة

ما يسمى بالحكومة المؤقتة في ناميبيا ، مما يتعارض مع الارادة المعلنة للمجتمع الدولي ويتحدى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وخاصة قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) ، اللذين ينصان على ان هذه التدابير الانفرادية تعتبر لاغية وباطلة. كما طالب البيان جنوب افريقيا ان تلغي هذا الاجراء ، وان تبدى التعاون وتسهل تنفيذ خطة الأمم المتحدة كما وردت في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان تايلند تعلق أهمية بالغة على مسألة ناميبيا . ونتقدم بتأييدنا وتعاطفنا التامين الى شعب ناميبيا الذى يشن كفاحا عادلا ضد نظام بريتوريا في سبيل نيل حريته واستقلاله . لقد كان من دواعي سرور تايلند ان تستضيف اجتماعات مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في ايار/مايو ١٩٨٤ ، المعقودة في بانكوك - والتي صدر عنها اعلان بانكوك ، الذى جاء فيه في جملة امور انه :

" لدى افتتاح الجلسات العامة الاستثنائية للمجلس ، قال سعادة الجنرال بريم تينسولانوندا ، رئيس وزراء تايلند ، ان العقبة الرئيسية التي تعترض سبيل تحقيق استقلال ناميبيا وسيادتها وسلامتها الاقليمية هي استمرار احتلال جنوب افريقيا ، غير الشرعي لهذا البلد . وكرر الاعراب عن تأييد تايلند التام للقضية والكفاح المشروعين للشعب الناميبي الذى تمثله المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) " (S/16601 ، الفقرة ٥)

ان موقف تايلند فيما يتعلق بمسألة ناميبيا واضح وثابت . فحكومة بلادى تدين استمرار احتلال نظام برتوريا غير الشرعي لناميبيا بأقسى العبارات الممكنة ، وتؤيد تأييدا قاطعا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني ، في ناميبيا متحدة تمارس الحقوق السيادية ممارسة تامة على مواردها الطبيعية ، وفقا لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وعلاوة على هذا ، تدين تايلند ، بعبارات قاطعة ، ممارسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وناميبيا ، وتطالب بوضع حد فورى وغير مشروط لهذه السياسات العنصرية والممارسات المقيتة . كما يشجب وفد بلادى اصرار نظام بريتوريا على الربط المزعوم بين مسألة ناميبيا والمسألة الدخيلة المتمثلة في وجود القوات الكوبية في انغولا . وفضلا عن ذلك ، فاننا ندين ادانة قوية استخدام جنوب افريقيا للاراضي الناميبية لشن الهجمات

والغـارات العسكرية على الدول المجاورة ، مثل الغـارات الأخيرة على كابينـدا فـي عمق الأراضـي الانغـولية وفي غابارونـي في بوتسوانا ، وكذلك الأعمـال العدوانية الـتي تقـوم بهـا جنوب افريقيـا ضد الدول الأخرى في المنطقة . ان هـذه الاعمال تشكـل انتهاكات صارخة لسيادة هـذه الدول وسلامتهـا الاقليمية .

ان وفد بلادى ينضم الى المجتمع الدولي لكي يشجب بحزم التدابير التي اتخذتها جنوب افريقيا لاقامة ما يسمى بحكومة مؤقتة في ناميبيا . ويرى وفدى ان العمل الاخير الذى قام به نظام بريتوريا يستهدف تأخير تنفيذ خطة الامم المتحدة ولن يطيل الا من أمد مرارة الشعب الناميبي المقهور . ان خطة الامم المتحدة ، كما هي متضمنة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) تظل الاساس الوحيد للتسوية السلمية للمسألة . وان تنفيذها بلا شرط ، ودون مزيد من المراوغة من جانب جنوب افريقيا ، يعتبر جوهريا لضمان التوصل الى حل عادل ودائم لهذه المسألة التي ما فتئت تنطوى على هزء بالمبادئ الاساسية وبأبسط قواعد العدالة . وريثما يتحقق هذا الحل ، فان وفدى يؤيد استمرار الكفاح المشروع الذى يخوضه الشعب الناميبي ، تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثله الوحيد والحقيقي ، لتحقيق اهدافه .

ويحيط وفدى علما مع التقدير ، بتقرير الامين العام الاضافي الذى يلخص الحالة الحالية بقوله :

" كما يعلم أعضاء مجلس الأمن ، ذكرت في تقريرى الى المجلس في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٣ (S/15943) انه فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥(١٩٧٨) تم بالفعل حل جميع المسائل المعلقة فيما يتعلق بفريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . ومع ذلك فقد بينت في ذلك التقرير ايضا ان موقف جنوب افريقيا فيما يتصل بمسألة سحب القوات الكوبية كشرط مسبق لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال يجعل من غير الممكن البدء في تنفيذ خطة الامم المتحدة . ولم يحدث اى تغيير في موقف جنوب افريقيا فيما يتعلق بهذا الموضوع بالذات . وفي ظل الظروف السائدة ، يجب أن أذكر ، مع الاسف ، انه لم تثبت حتى الان امكانية وضع الترتيبات المتعلقة بتنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا في صورتها النهائية" . (S/17242 ، الفقرة ٤٥)

ومرة أخرى ، يذكر الامين العام في الفقرة ٤٧ من تقريره ما يلي :

" ولقد تفاقمت المصاعب السائدة واعطيت بعدا جديدا بقرار جنوب افريقيا الاخير انشاء حكومة مؤقتة في ناميبيا . وانني أرى أن من أهم الامور ، خدمة

لمصلحة شعب ناميبيا ككل وللمصالح الاوسع للمنطقة ، أن تعيد حكومة جنوب افريقيا النظر باهتمام في الاثار التي تترتب على قرارها ، وأن تمتنع عن اتخاذ أية تدابير من شأنها أن تتعارض مع الاحكام ذات الصلة من قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) . فمن الامور الاساسية أن يحترم جميع من يعنيهم الامر أحكام خطة الامم المتحدة ، التي تلتزم الاطراف والتي تظل الاساس الوحيد المتفق عليه لاستقلال ناميبيا " . (المرجع نفسه ، الفقرة ٤٧)

لذلك فان المجلس يواجه تحديا كبيرا في تعامله مع نظام بريتوريا الحرون . انه واجب علينا تجاه أنفسنا ، بل هو واجب علينا تجاه الشعب الناميبي ان نبذل قصارى جهدنا للتغلب على مخادعة جنوب افريقيا لنا وتعنتها ، وذلك تمشيا مع مبادئنا العزيزة والتزامنا بالسلم والكرامة الانسانية . والمسؤولية الرئيسية لهذا المجلس هي ضمان حصول ناميبيا السريع على الاستقلال . ان وفدى من جانبه سوف يواصل تأييده القوى لشعب ناميبيا في سعيه من أجل السيادة والاستقلال في ناميبيا موحدة .

وأخيرا ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكر وفدى العميق على الكلمات الرقيقة التي وجهتها وفود موقرة عديدة الى تايلند والى ممثليها لقيامها بدور رئيس مجلس الأمن في الشهر الماضي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل تايلند على الكلمات الرقيقة التي وجهها الىّ والى بلدى .

السيد ماكسي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ، ان وفدى يشعر بسعادة خاصة اذ يرى ترينيداد وتوباغو ، الزميل العضو في الكومنولث ، تتولى رئاسة مجلس الأمن بهذه الطريقة الممتازة ، وانه لشرف للمجلس واعتراف بأهمية المناقشة الحالية انكم قررتم الاضطلاع شخصيا برئاستها .

وأود أيضا أن أشكر وزير خارجية تايلند مارشال الجو الأعلى سيد هي سافيتسيلا وممثلها الدائم ، السفير كاسمسرى ، على ادارتهما الرائعة لأعمال المجلس في شهر أيار/مايو .

لم يسبق لتايلند ولا لترينيداد وتوباغو أن ترأستا مجلس الأمن ، ولكن ، ان جاز لي القول ، فقد قامتا بالمهمة خير قيام .

وبوتسوانا ، سيدى الرئيس ، مثلها مثل بلدكم هي بلد تتمتع المملكة المتحدة معه بأقوى أواصر المودة والصداقة . وبوتسوانا شأنها شأن ترينيداد وتوباغو لا تشكل تهديدا لأحد ولم يسبق لها قط أن شنت هجوما على أحد ومن الواضح انه لا توجد لديها نية في مهاجمة أحد ، بل في الواقع لا توجد لديها الوسائل للقيام بذلك .

وفي لندن ، وفي وقت مبكر من اليوم ، اوضح وزير الخارجية والكومنولث لسفير جنوب افريقيا مدى الخطورة التي تراها الحكومة البريطانية في هجوم جنوب افريقيا على بوتسوانا الذى وقع في الساعات الباكرة من هذا الصباح . وأدان بقوة انتهاك سيادة بلد زميل من بلدان الكومنولث ، واعرب عن أسفه لهذا الاستخدام الجديد للعنف الذى أدى الى وقوع خسارة كبيرة في الارواح وتسبب في حدوث اصابات . وقد ذكر السير جيفرى هاو ان الحكومة البريطانية تعتبر الهجوم عملا لا يمكن الدفاع عنه ، لا سيما بالنظر الى تبادل الرسائل الدبلوماسية في السابق بين حكومة بوتسوانا وجنوب افريقيا بشأن المسائل الأمنية .

وقد طلب الى سفير جنوب افريقيا ان يبلغ وجهات النظر هذه الى حكومة بلاده ، وان ينقل الى المسؤولين فيها القلق والاحساس بالصدمة الواسعين اللذين تلقت بهما بريطانيا أنباء هذا الحادث .

ان المجلس يعرف معارضة حكومة بلادى الطويلة لجميع اعمال العنف . وقد كنا نحن أنفسنا ضحية لمثل هذه الاعمال . ونأسف لمحاولات الاغتيال السياسي . بيد ان هذا لا يبرر بأى شكل من الاشكال سلوك جنوب افريقيا في غابارونى اليوم . وأود أن أكرر في هذا المجلس تعاطفنا وتأييدنا ، الذى عبرنا عنه فعلا لحكومة بوتسوانا مباشرة .

ان العملية التي قامت بها جنوب افريقيا ضد بوتسوانا لا يمكن قبولها وانها تنم عن قصر النظر ولا يمكن الا ان يكون لها أثر عكسي على السلم والاستقرار في المنطقة وهما شيئان تدّعي جنوب افريقيا انها تواقة لرؤيتهما . والشيء نفسه ينطبق على العملية الاخيرة والمشابهة التي قامت بها قوات دفاع جنوب افريقيا في شمال أنغولا ، وهي عملية تأسف لها حكومتي بنفس القدر .

انني أدرك ان المجلس قد طلب اليه ان يعقد جلسة منفصلة بشأن هذا الموضوع الاخير ، وهو في الواقع موضوع مختلف عن موضوع ناميبيا . ومع ذلك ، لا بدّ لي أن أقول بضع كلمات بشأنه قبل الانتقال الى الموضوع قيد البحث . وكما قال وفدي في هذا المجلس خلال مناقشات سابقة بشأن ناميبيا في عام ١٩٨٣ ، فان مسألة انحساب القوات الكوبية من أنغولا قضية منفصلة عن المسألة المعروضة علينا اليوم ، وهي تنفيذ التسوية الناميبية . ان أمن أنغولا مسألة سيادية متروكة لحكومة أنغولا ؛ ولا يمكن لهذا المجلس أن يبين لأنغولا كيفية تصريف شؤونها . ومجلس الأمن لا يوجد له دور يلعبه في أية مفاوضات قد تجرى بشأن هذه المسألة ، الا اذا طلبت منا ذلك الاطراف المعنية . اما وقد ذكرت ذلك ، فلا يسعني الّا أن احذو حذو الاخرين في الاعراب عن قلق المملكة المتحدة العميق ازاء انشطة افراد قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا داخل أنغولا . وقد كان تنفيذ قرار جنوب افريقيا بأن تسحب من أنغولا ، قواتها التي كانت تحتل الجزء الجنوبي من أنغولا ، باعثا على الامل . ولم يسبق لحكومتي قط ان سلمت بحق تواجد هذه القوات في اراضي انغولا أصلا ؛ ولكن اتفاق لوساكا والانسحاب الذى انتهى مؤخرا بعثا الامل في تخفيف حدة التوتر على الحدود الشمالية لناميبيا . وكان من شأن ذلك أن يساعد على توفر امكانيات تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وهكذا فان ما يبعث على الانزعاج ان يكون علينا الان ان ننظر في امر الحادث الخطير الذى وقع في كابيندا . اننا ندين ادانة تامة انتهاكات السيادة هذه . وقد اعربنا لحكومة جنوب افريقيا عن آرائنا القوية . ان اشتراك افراد جيش جنوب افريقيا في العملية التي وقعت في كابيندا غير مقبول بحد ذاته وهو تطور مسيء للغاية لمفاوضات ناميبيا .

والان اذ انتقل الى موضوع المناقشة اضم صوتي الى اولئك الذين اعربوا عن تقديرهم لرئيس وزراء بيرو وللوزراء الكثيرين الاخرين الذين اتوا الى نيويورك. كما اود ان ارحب مرة اخرى برئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو). ان الوقت الذي ضحوا به، والعناء الذي تجشموه هؤلاء الممثلون رفيعو المستوى الذين يتحملون اعباء ملحة اخرى، للاسهام في مداولاتنا الراهنة انما يؤكد ان اهمية هذه المناقشة واهمية عمل مجلس الامن فيما يتعلق بناميبيا.

ان وزير الشؤون الخارجية في جمهورية الكاميرون عرض في بيانه المثير للاهتمام مسألة ناميبيا في اطار عريض. وقد اكد كغيره من المتكلمين الاخرين على مسؤولية مجلس الامن الخاصة عن ناميبيا. واعرب عن حق عن اهتمامه بعمل المنظمات المتعددة الاطراف والثقة التي يضعها فيها الرأي العام فقال:

"ومن ثم فان مشكلة ناميبيا تعتبر تحديا عالميا ومشتركا. ويجب ألا يخلط بينها وبين قضايا اخرى لها طبيعة استراتيجية ومحدودة. انها ليست معركة ايديولوجية بين الشرق والغرب كما انها ليست مواجهة بين الشمال والجنوب." (S/PV.2585، ص ٤٦).

هذه المشاعر يؤيدها وفدي بغير تحفظ. فلن نحل مسألة ناميبيا اذا ما ظللنا منقسمين. ويجب ألا نسمح بأن تستخدم ناميبيا لخلق خلافات بين اعضاء هذا المجلس واعضاء الامم المتحدة ككل. لان ناميبيا هي تحد مشترك فعلا وتكمن قوة نهجنا ازاءها في ان جميع اعضاء المجلس قد قبلوا اقتراح تسوية مشكلة ناميبيا، وان جميع اعضاء الامم المتحدة متفقون على ان ناميبيا يجب ان تحصل على استقلالها في اقرب وقت ممكن.

ان قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو قرار مركزي فيما يتعلق بتحقيق تقرير مصير ناميبيا وفيما يتعلق بهذه المناقشة ايضا. ونحن نتحمل مسؤولية ضمان ألا يفعل المجلس شيئا يقوض من الانجاز الذي حققه باعتماده القرار ٤٣٥ (١٩٧٨).

ولهذا السبب اساسا اعربت حكومتي، شأنها شأن حكومات الدول الاخرى الاعضاء في فريق الاتصال التي بدأت بتبني اقتراح الامم المتحدة بالتسوية، عن قلقها

العميق في نيسان/ابريل عندما كانت حكومة جنوب افريقيا تبحث الاقتراح الذى قدمته بعض الاطراف الداخلية في ناميبيا بانشاء حكومة انتقالية . ولقد ابلغنا حكومة جنوب افريقيا باننا سوف نعتبر أية اجراءات تتخذها من جانب واحد لانشاء هيئات دستورية او لنقل السلطة في ناميبيا باطلة ولاغية . وقلنا ان الترتيبات المترتبة على هذه التدابير لن يكون لها مكان على الاطلاق في اطار خطة الامم المتحدة للتسوية . واوضحنا ان مسؤولية حكومة جنوب افريقيا عن تنفيذ خطة الامم المتحدة لا يمكن تفويضها لاى حزب في ناميبيا .

وللسبب نفسه ايدت المملكة المتحدة تأييدا كاملا البيان الذى اصدره رئيس مجلس الامن في ٣ ايار/مايو الذى كرر فيه أن أعضاء المجلس يرفضون اى اجراء منفرد يؤدى الى تسوية داخلية باعتبار ذلك امرا غير مقبول .

ان حكومة جنوب افريقيا تزمع وضع الالية المؤقتة الجديدة موضع التنفيذ في المستقبل القريب جدا . وسوف تفعل ذلك وهي تعلم - كما اوضح المتكلمون السابقون بما في ذلك وزير خارجية نيجيريا - ان ذلك لا يحظى بأى تأييد من اى عضو من اعضاء هذه المنظمة وبالتالي فانه لابد ان يكون قد اتضح لجنوب افريقيا الان - عن طريق بيانات الاعضاء وبيان رئيس مجلس الامن في ٣ ايار/مايو - ان الطريق صوب التسوية الدولية المقبولة بموجب القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يمكن تجنبه عن طريق اعلان تسوية داخلية . وهذه نقطة يمكن التأكيد عليها على نحو مفيد في مشروع القرار الذى يناقشه المجلس حاليا .

كما سبق ان قلت ، فان قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) مركزى بالنسبة لهذه المناقشة . ووفقا لما يوضحه التقرير المفيد الذى قدمه الامين العام في الوثيقة S/17242 فان الحالة لم تتسم بالسكون خلال السنتين الماضيتين . لقد قام الامين العام نفسه بجهود عازمة دائبة من اجل الضغط لتنفيذ القرار . ووصف في تقريره المشاورات العديدة التي اجراها ، ومن الواجب ان نعرب عن تقديرنا له ولممثله الخاص بناميبيا السيد مارتي اهتسارى . ان الامين العام قد وصف ايضا في الفقرة ٣١ من التقرير الرسالة التي تلقاها

من رئيس انغولا في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ في اعقاب المناقشات الثنائية التي اجريت فيما بين حكومة انغولا وحكومة الولايات المتحدة. وقد اصغينا باهتمام بالغ للبيان الموضوعي الذي القاه وزير خارجية انغولا في هذه المناقشة.

ولم يخف الامين العام في النتائج التي خلص اليها في تقريره حقيقة ان الصعاب المحيطة بتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) قد زادت تعقيدا مؤخرا. وقال انه من الحتمي ان يحترم جميع المعنيين احكام خطة الامم المتحدة التي تلزم الاطراف والتي تبقى الاساس الوثيق المتفق عليه لاستقلال ناميبيا.

هذا بالقطع هو الاعتبار الذي يجب ان يشغل الحيز الاكبر من اهتمامنا عندما نبحث نتيجة اعمالنا. ولابد ان نبحث ما اذا كان اي اسلوب معين للعمل سوف يجعل التنفيذ اكثر احتمالا او اقل احتمالا. ويجب ألا نتصرف على نحو يعرض الخطة للخطر او يؤدي الى المزيد من التأخير. لقد ذهب البعض، في ضوء حقيقة ان التفاوض كان عملية محبطة وطويلة، الى اننا يجب ان نتخلى الان عن اية جهود للتفاوض. وذلك بالقطع سوف يكون خطأ مأساويا. ان البديل للتفاوض هو العودة الى الصراع. وهذا من شأنه ان يزيد وان يطيل معاناة جميع الناميبيين سواء أكانوا في داخل الاقليم أو خارجه، وهذا لا يمكن ولا يجب ان يكون هدف مجلس الامن. ان مسؤوليتنا هي ان نحقق استقلال ناميبيا في اقرب وقت ممكن على اساس عادل ومقبول دوليا. وهذا الاساس موجود في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨).

ووفقا لما اكده وزير خارجية تنزانيا الموقر، فان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لايزال يحتفظ بسلامته الاصلية. وفي هذا الصدد، ألاحظ ان السيد الموقر ممثل جنوب افريقيا اعرب عن الثقة في ان شعب ناميبيا سيكون في مقدوره قبل وقت طويل ان يتحرك قدما نحو الاستقلال المعترف به دوليا. ونحن، مع الاعضاء الاخرين في المجتمع الدولي ننتظر ان تبدي حكومة جنوب افريقيا حسن نواياها فيما تقوم به. ونحث حكومة جنوب افريقيا على العمل. فمن مسؤوليتها الواضحة بل ومن مصلحتها ان تحقق استقلال ناميبيا على اساس خطة التسوية التي تحظى بتأييد المجتمع الدولي كله.

هذا اذن هو الجواب على الاسئلة التي وجهها ممثل جنوب افريقيا الموقر فيما يتعلق برغبات المجلس فيما يتعلق بناميبيا . لقد سأل ما اذا كنا نفضل ان تتركز السلطة الكلية في يد شخص واحد هو الحاكم العام. والاجابة هي " لا " . نحن نفضل نقل السلطة بكاملها فورا ، من خلال آلية خطة التسوية ، الى حكومة مستقلة منتخبة ديمقراطيا ، وتمثل كل شعب ناميبيا . وعلى ذلك فانني آمل ان ننجح في الوصول الى نتيجة بناءة لهذه المناقشة تعطي قوة دفع جديدة والحاحية جديدة للجهود التي نبذلها من اجل تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو وزير خارجية بوركينا فاصو صاحب السعادة السيد ليتارى باسيلي غيسو وأرحب به ترحيبا حارا نيابة عن المجلس .

السيد فيسو (بوركينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس أهنئكم بمناسبة تسلمكم رئاسة مجلس الأمن عن شهر حزيران/يونيه ١٩٨٥ . وأود أن أبلغكم بسعادة وفدى لرؤيتكم في هذا المنصب البالغ الأهمية . واننا مقتنعون بأنكم ستوجهون المناقشة الحالية بنجاح . فان بلدكم أيضا طانى في الماضي من شرور الاستعمار والتسلط الأجنبي التي لا تحصى .

وباسم وفدى أود أيضا أن أهنئ سعادة سفير تايلند ، طى الكفاءة والمهارة اللتين أدار بهما أعمال المجلس في الشهر الماضي . وأرجوه أن ينقل تقديرنا الى نظيرى التايلندى الذى دلل حضوره طى الأهمية الكبرى التي تعلقها بلاده طى دور المجلس . وأود أن أشدد طى أهمية المناقشة الحالية وأن أرحب بيننا بالرفيق سام نجوما ، رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الناميبي .

ان فشل محادثات جنيف الخاصة بتنفيذ خطة الأمم المتحدة ، في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ، لم يخيب آمال الذين لا يؤمنون بمزايا المفاوضات والحوار ، بل يبدو أنه أضعف قدرتنا نحن الى حد كبير . ولقد انقضت أربع سنوات منذ أن ألحقت جنوب افريقيا العنصرية ذلك الفشل بالمجتمع الدولي في جنيف ، اذ أطنت نيتها الابقاء طى وجودها الاستعمارى في ناميبيا بصرف النظر عن كل شيء . مع ذلك قررت الأمم المتحدة في ١٩٦٦ ، بعد أن يئست من التكتيكات المعوقة لبريتوريا ، أن تنهي انتداب جنوب افريقيا طى ناميبيا رسميا وأن تسحب منها كل حق في ادارة الاقليم .

ومن الممتع أن نلاحظ أن السمة الثابتة الوحيدة لسلوك جنوب افريقيا في معالجة مسألة تصفية استعمار ناميبيا ، المطروحة طى الأمم المتحدة منذ ١٩٤٦ ، كانت رفضها المستمر القبول بما يمليه المجتمع الدولي في الأمم المتحدة . وفي ١٩٦٦ ، ردت جنوب افريقيا طى قرار الأمم المتحدة بسحب انتدابها طى ناميبيا برفض القرار والابقاء طى وجودها اللاشرعي

في ناميبيا . ورفضت كذلك قرار مجلس الأمن ٢٧٦ (١٩٧٠) الذى أكد مجلس الأمن فيه الطابع اللاقانوني لوجودها ، ورفضت أيضا فتوى محكمة العدل الدولية التي أعلنت في ١٩٧١ أن :

" على جنوب افريقيا واجب أن تسحب على الفور ادارتها من ناميبيا وأن تنهي احتلال الاقليم " .

ويمكن للمرء بسهولة أن يسرد جميع الحالات التي ردت فيها جنوب افريقيا على الأمم المتحدة بالرفض . وهي كثيرة بالفعل وتثير الاستياء والاشمئزاز ، وبالتالي سأحجم عن سردها ، الا أنني أود أن أذكر أهم الحالات في نظر وفدى .

أكد مجلس الأمن في القرار ٣٨٥ (١٩٧٩) ، كما هو معروف ، حق الشعب الناميبي في أن يحدد بحرية مستقبله . وجاء في الفقرة ٧ منه أن المجلس :

" يعلن ... أن من الحتمي أن تجرى انتخابات حرة ، تحت اشراف ومراقبة الأمم المتحدة في ناميبيا كلها باعتبارها كيانا سياسيا واحدا " (القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) الفقرة ٧) .

وبعد سنتين ، في ١٩٧٨ ، بدا أن الطريق كان مفتوحا أمام تنفيذ هذا القرار نتيجة لاقتراح قدمه في مجلس الأمن خمسة أعضاء غربيون . وأعقب ذلك الاقتراح اتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، ووضع خطة الأمم المتحدة التي تنص على وقف اطلاق النار واجراء الانتخابات تحت اشراف الأمم المتحدة وانشاء فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا .

والتطورات التي أعقبت اتخاذ ذلك القرار أظهرت أن أعضاء المجلس كانوا على حق . وقد آثر البعض الامتناع عن التصويت أو عدم الاشتراك فيه تعبيرا عن شكوكهم . ويبدو أن فشل جنيف وضع حدا لأى اجراء يرمي الى تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتسوية . والآن يتعين على مجلس الأمن أن يتخذ موقفا محددا . ولهذا السبب من الحكمة أن يستغل المجلس هذا

الاجتماع ليس فقط لاثارة التساؤلات ، وانما أيضا ، وهذا أهم ، الدعوة الى بحث كامل القضية واذا فشل في ذلك فربما يكون قد قوض كلية كل ما أنجزه فيما يتعلق بزيمبابوي منذ ١٩٦٦.

ان المناقشة الجارية في مجلس الأمن لن تكون لها أهمية الا اذا استطاع المجلس، مدفوعا بروح جديدة لتنفيذ مهمته ، أن يجد الموارد اللازمة للمضي قدما ، وهو أمر لم يفعله في الماضي ، وكل ما فعله كان انتظار مرور الوقت . وأصبحت هذه المناقشات سمة مميزة للتاريخ الطويل لنظر الجمعية العامة ومجلس الأمن في مسألة ناميبيا . هذه المناقشة يجب أن تختلف ، يجب أن تكون محددة . وما من فائدة في اضافة المزيد من القرارات على القرارات التي اتخذت من قبل وأثبتت عدم جدواها تماما .

ماتمس اليه الحاجة أولا وقبل كل شيء هو أن يتخذ مجلس الأمن نهجا جديدا لمشكلة ناميبيا بعد كل هذا التبديد للجهود بسبب تعنت نظام زيمبابوي العنصري وصفاقته . وان المجلس بحاجة الى المساعدة في هذه المهمة . انه بحاجة الى النظر الى هذا الاجتماع على أنه مرحلة ضرورية ، مرحلة للتقييم وللنظر في الأسباب التي أدت الى فشله طوال السنوات الماضية .

وفي ١٩٨١ ، أثناء اجتماع مجلس الأمن عندما ذهبت جنوب افريقيا الى جنيف للتنصل بالتواطؤ مع حلفائها ، من التزاماتها السابقة ، انقسم المجلس على نفسه ولم يتخذ القرار المعروض عليه الوارد في الوثيقة S/14462 . وفي سياق تلك المناقشة لم يحدث أن اعترفت أية دولة باحتلال ناميبيا باعتباره قانونيا أو بأنه يتمشى مع القواعد الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . واسمحوا لي أن أذكر المجلس هنا بنتيجة التصويت على مشروع القرار ذاك ، الذي كان ينص على قيام المجلس بفرض حظر على توريد الأسلحة الى جنوب افريقيا. نتيجة التصويت كانت كما يلي - المؤيدون ١٢٠ ، المعارضون ٣ (فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية) ولم يمتنع أحد عن التصويت.

والرسالة الصادرة عن الفيتو الثلاثي هذا واضحة وفهمناها جيدا . ونتساءل عما اذا كان الذين صوتوا ضد المشروع بممارسة حق النقض مؤمنين بالأسباب التي حملتهم الى اتخاذ ذلك الموقف السلبي آنئذ ، كما ظلوا يفعلون طى الدوام كلما تعلق الأمر بتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ان الأمين العام ، في تقريره التكميلي عن تنفيذ القرارين ٤٣٥ (١٩٧٨) ، و ٤٣٩ (١٩٧٨) اللذين اتخذهما مجلس الأمن بشأن مسألة ناميبيا ، الوارد في الوثيقة S/17242 المؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، وصف للمجلس بطريقة مفيدة جدا تطور الحالة منذ تقريره الأخير الصادر في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، الوارد في الوثيقة S/16237 والنتيجة التي نستخلصها من هذا التقرير لا تختلف عن النتيجة التي استخلصها الأمين العام نفسه ، وهي أنه لم يطرأ أى تغير طى موقف جنوب افريقيا فيما يتعلق بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . فهي تعتبر ذلك الانسحاب شرطا مسبقا لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨).

وبينما يزعم نظام بريتوريا أنه يؤيد القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، يبحث عن تسوية يستبدل بها التسوية المنصوص عليها في القرار الآنف الذكر . وهذه النية واضحة ولها دلالتها . لقد قرر نظام بريتوريا تنصيب حكومة مؤقتة مزعومة في ناميبيا وهذه الحكومة ليست الا تكتيكا تعويقيا اضافيا .

ان مجلس الأمن يجب أن يدعم الأمين العام في جهوده . وكل تقرير للأمين العام بشأن ناميبيا يجب أن يكون موضوع اجتماع رسمي لهذا المجلس يستخلص في سياقه النتائج الملائمة من التقارير المقدمة اليه ويتخذ زمام المبادرة ويفرض المزيد من الاجراءات لدعم جهود الأمين العام ، محرزا بذلك التقدم صوب تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا .

يجب علي مجلس الأمن ألا يسكت على الحالة السائدة في ناميبيا أكثر من ذلك، لا سيما وأنها تشكل تهديدا للسلم وخرقا له وتعتبر عملا من أعمال العدوان بالمعنى الوارد في المادة ٣٩ من الميثاق . لقد حان الوقت أن يكف المجلس عن التصدى بطريقة سلبية لأعمال بريتوريا على نحو ما كان يفعل في الماضي . ان بريتوريا بمناداتها بالبحث عن حلول لمسألة ناميبيا - بينما الحلول موجودة فعلا - انما تريد كسب الوقت الذى تحتاجه لبناء جنوب افريقيا ثانية في ناميبيا، تكون خاضعة لها وتسير على هواها .

ان موقف بلدى من مسألة " الربط " معروف تماما . لقد رفضت بوركينا فاصو دائما الصلة الاصطناعية التي تحاول جنوب افريقيا أن تقيمها بين حالات غير متصلة، ومن هذه المناورة التسويفية تحظى جنوب افريقيا بتأييد الولايات المتحدة .

اننا نعتقد باخلاص أن الشعب الناميبي يجب أن يكتب تاريخه بنفسه بانتزاع استقلاله عن طريق الكفاح .

ومن ناحية المنطق فان جنوب افريقيا التي تقهر شعبها، لابد حتما ان تقهر شعوبا أخرى خارج أراضيها .

والنظام الذى ينكر الحقوق الأساسية على شعبه لا يمكنه أن يدعي الاعتراف بتلك الحقوق لشعوب أخرى . ولهذا ترتكب جنوب افريقيا أعمال العدوان والقتل والذبح في أنغولا وبوتسوانا وغيرهما .

ان استقلال ناميبيا أمر محتوم . وسوف تنتصر الحرية ويتحقق حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال في جمهورية جنوب افريقيا وفي ناميبيا . فهل يود المجلس أن يتحرك مع مد التاريخ أو أن يسير في طريق مخالف له ؟ هذا هو السؤال الذى تدفعنا ضمائرنا الى طرحه . ليس هناك ما نتوقعه من بريتوريا التي أفادت كل الفائدة من الصمت الآثم والتأييد الذى لا يكاد أن يكون مقنعا من جانب المجلس .

واليوم كل ما نأمله هو أن نرى كل عضو في المجلس وقد اتخذ موقفا واضحا بشأن طبيعة موقفه السياسي الواعي، فيما يتعلق ببريتوريا، هذا الموقف الذى يشجعها على أن تمتهن دون عقاب حقوق الانسان بل وحقوق الشعوب .

ان بوركينا فاصو تثق في أن العقبات التي تواجه عملية تصفية الاستعمار في ناميبيا

لن تؤخر بأية طريقة تقدم هذه العملية أو انتهاءها بانتصار الكفاح التحررى الذى يشنه بشجاعة الشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية، ممثله الشرعي الوحيد. ونثق ايضا انه يمكن الاسراع بتحقيق هذا النصر اذا ما فرض المجلس الجزاءات الملزمة على جنوب افريقيا.

وانطلاقا من هذا الايمان، ناشدنا جميع الذين عارضوا اعتماد مشروع القرار S/14462 الذى عرض على المجلس في الاجتماعات التي عقدها في نيسان/ابريل ١٩٨١، أن تمتنع عن معارضة اتخاذ جزاءات ملزمة ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد وجهنا هذا النداء ليس للاسراع بتحقيق الاستقلال الحقيقي لناميبيا فحسب. ولكن قبل كل شئ، لمنع الاستخفاف بالاعلان العالمي لحقوق الانسان، وحتى لا يزج بالديمقراطيين والوطنيين والثوريين المخلصين في سجون جنوب افريقيا.

ومما يسعدنا في بوركينا فاصو أن مسألة ناميبيا قد تجاوزت الاطار الضيق للادارات الوطنية وانها تحظى بالتأييد السياسي المتزايد من الرأى العام العالمي، ولا سيما في بلدان لا تتفق سياساتها وممارساتها دائما مع القرارات والمقررات ذات الصلة للأمم المتحدة اننا نرى ان هذا أمر بالغ الأهمية يؤكد حقيقة ان نضال الشعوب في كل مكان يعزز بعضه بعضا.

الوطن أو الموت. والنصر لنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير خارجية بوركينا فاصو على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي والى بلدى.

المتكلم التالي، هو ممثل افغانستان، وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس والى أن يدلي ببيانه.

السيد ظريف (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدى، أود في البداية أن أعرب لكم عن التهاني الحارة لوفد جمهورية افغانستان الديمقراطية لتوليكم رئاسة مجلس الامن في شهر حزيران/يونيه. ونحن نثق في أنكم بصفاتكم الشخصية والدبلوماسية البارزة سوف تؤدون مسؤولياتكم بتفوق عظيم وستقودون أعمال المجلس نحو النجاح.

اسمحوا لي أيضا أن أشيد بممثلي تايلند للطريقة التي ادارا بها أعمال المجلس في شهر أيار/مايو .

انقضت حوالى تسع عشرة سنة منذ اتخذت الجمعية العامة القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) في ٢٧ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٦٦ ، الذى أنهت بمقتضاه انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا وتولت المسؤولية المباشرة عن الاقليم . وبموجب القرار ٢٢٤٨ (د - ط ٥) المؤرخ ١٩ ايار/مايو ١٩٦٧ أنشأت الجمعية العامة مجلس الامم المتحدة لناميبيا ليتولى ادارة الاقليم باعتباره السلطة القانونية الوحيدة لذلك ، وليقود شعب ناميبيا نحو تحقيق الاستقلال الكامل .

وفي مواجهة التحدى المتعجرف الذى واجهه هذا القرار وما تلاه من قرارات أخرى للجمعية العامة من جانب النظام الاستعمارى العنصرى في جنوب افريقيا ، استفتيت محكمة العدل الدولية للتحقق من أن الأمم المتحدة لديها السلطة سياسيا وقانونيا ، لتولي المسؤولية المباشرة على الاقليم بانهاء انتداب جنوب افريقيا الذى منحته لها عصبة الأمم .

وفي الفتوى المؤرخة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١ ، أعلنت محكمة العدل الدولية بعبارات واضحة ان ، قرارات الجمعية العامة تتفق اتفاقا كاملا مع مبادئ النظام القانوني الدولي .

ومنذ ذلك الحين ، اتخذ مجلس الأمن والجمعية العامة العديد من القرارات التي تدعو جنوب افريقيا الى الانسحاب الفورى غير المشروط لادارتها الاستعمارية ولقواتها المسلحة من اقليم ناميبيا .

ومن أجل وضع حد لاستنزاف الموارد الطبيعية الغنية لناميبيا من جانب الدولة الاستعمارية والشركات الرأسمالية عبر الوطنية ، أصدر مجلس الأمم المتحدة لناميبيا المرسوم رقم ١ بتاريخ ٢٧ ايلول/سبتمبر ١٩٧٤ .

وفي مواجهة الرفض العنيد لنظام الفصل العنصرى الالتزام بقرارات الأمم المتحدة اتخذ مجلس الامن القرار ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ والقرار ٤٧٣ (١٩٨٠) المؤرخ في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، بفرض جزاءات عسكرية على جنوب افريقيا .

ومع ذلك تعذر اتخاذ خطوة جوهرية ملموسة لتنفيذ هذين القرارين اللذين كان يمكن ان يقربا حصول الناميبيين على الاستقلال . ولكن الادارة الاستعمارية والقوات المسلحة لجنوب افريقيا لا تزال موجودة في ناميبيا حتى الآن ، ولا تزال المساعدات الاقتصادية والعسكرية المكثفة من البلدان الامبريالية تقدم الى نظام الفصل ، ولا تزال أعمال القمع والقهر التي يتعرض لها شعب ناميبيا تتزايد ، كما أن عمليات نهب الموارد الطبيعية والانسانية من قبل السلطات الاستعمارية والاحتكارات الرأسمالية عبر الوطنية لا تزال تستنزف ما بقي في هذا الاقليم التعس من موارد . ان ما يثير القلق العميق هو انه بيد وان المجتمع الدولي لا تلوح أمامه فرصة في المستقبل القريب لوضع حد فوري لهذه الحالة المخزية الاليمة .

ومن الواضح ان الطرف الاساسي المسؤول عن استمرار الحالة الراهنة في ناميبيا هو النظام العنصري البغيض في جنوب افريقيا ، الذي يستند الى استعمال القوة الوحشية والقمع في داخل ناميبيا ، والقيام بأعمال القرصنة في الاعتداء على دول خط المواجهة وارهابها وذلك لتكريس قبضته الاستعمارية على ناميبيا . ان ذلك لا يمكن أن يخدع المجتمع الدولي أو يجعله يتجاهل وجود عوامل مسيئة تمارس تأثيرها لا في ناميبيا أو في جنوب افريقيا وحدهما وانما في الولايات المتحدة وبعض البلدان الامبريالية الأخرى .

ولا تزال هناك شواهد اضافية تظهر وتؤكد بلا ادني شك الانتهاكات المتكررة لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة وللمرسوم رقم ١ لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا من جانب بلدان صوتت بنفسها لصالح تلك الوثائق .

ان قرار الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدة اقتصادية للدولة المحتلة في ناميبيا وتقديم القروض للنظام العنصرى في جنوب افريقيا من خلال بعض المؤسسات التمويلية الدولية ، لم يكن فيه انتفاء فحسب لمساعدة الأغلبية العظمى من سكان جنوب افريقيا والناميبيين بل أدى في النهاية الى قيام العصابة العنصرية في جنوب افريقيا بتحويل المزيد من الموارد الى زيادة تسليح الآلة الحربية القمعية للفصل العنصرى . ويتضح ذلك من حقيقة أن نظام بريتوريا قد زاد من نفقاته العسكرية منذ عام ١٩٨٤ بمعدل ٢٠ في المائة سنويا .

وفضلا عن الكميات الهائلة من المعدات العسكرية والمواد العسكرية الأخرى التي حصل عليها النظام الاستعمارى العنصرى في جنوب افريقيا من بعض البلدان الامبريالية والنظام الصهيوني في اسرائيل ، استطاع هذا النظام ، بمساعدة وتعاون حلفائه ، أن ينشئ شبكة كبيرة من الصناعات العسكرية .

وترد تقارير متواترة عن وجود ترتيبات عسكرية وأمنية سرية بين حكومة جنوب افريقيا وبعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وعن خطط لانشاء ما يسمى بمنظمة حلف جنوب الأطلسي باشتراك نظام بريتوريا ، للدفاع عن المصالح الامبريالية في نصف الكرة الجنوبي . ومما يثير القلق العميق أيضا التقارير الموثوق بها بشأن قدرة جنوب افريقيا على صنع الأسلحة النووية وخططها المستمرة لانتاج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية (البكتريولوجية) واتقانها . واذا ثبت أن هذه التقارير تتفق مع الحقيقة فان التهديد الذى يمثله النظام العنصرى في جنوب افريقيا لأمن المنطقة كلها سوف يتخذ بعدا جديدا وبعيد المدى ، وسوف يؤدى حتما الى تردّ حاد في مناخ الأمن الدولي .

ولا شك في أن تلك الخطط ما كان لها أن تتحقق لولا التعاون الدبلوماسي والاقتصادى والعسكرى الذى يتلقاه النظام العنصرى من بعض الدول الامبريالية — وعلى رأسها الولايات المتحدة ، التي تنتهج سياسة مخزية وغدّارة تسمى الارتباط البنّاء مع النظام العنصرى . ولا عجب في أن يجد النظام الخارج عن القانون أن بوسعه مواجهة الأغلبية العظمى من الانسانية ، متحدّيا تحدّيا تاما حكم المجتمع الدولي .

ان الاهمال المتعجرف للرأى العام الدولي من جانب نظام بريتوريا العنصرى له جذوره لا في الطبيعة الاجرامية الفظيعة لنظام الفصل العنصرى فحسب بل أيضا في سياسة تلك الدوائر التي تحالفت مع مرتكبي هذا النظام ـ ألا وهي الولايات المتحدة وبعض حلفائها الامبرياليين .

ونتيجة للانزعاج الشديد لعدم وجود حل في المدى القريب وللتدهور الحاد في الموقف السائد في ناميبيا ، عقد اجتماع وزارى استثنائي لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز في نيودلهي في الفترة من ١٩ الى ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٥ بغية اجراء تقييم للحالة في ناميبيا وما يتصل بها . وقد طالب المكتب مجلس الأمن في اعلانه أن يتخذ اجراء حاسما وفاء بمسؤولية الأمم المتحدة المباشرة عن ناميبيا ، وأن يتخذ تدابير عاجلة لضمان التنفيذ الفورى والفعال لخطة الأمم المتحدة بصيغتها الواردة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) دون تعديل أو شروط مسبقة . وأدان المكتب بشدة قرار نظام بريتوريا باقامة حكومة داخلية مزعومة في ويندهوك ، الأمر الذى يجعل من الحتمي أكثر من أى وقت مضى على مجلس الأمن أن يجتمع فورا وينهض بمسؤولياته كاملة ويضمن التنفيذ السريع وغير المشروط للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

واذا استمر الاتجاه الحالي الذى ينذر بالخطر فان المجتمع الدولي في النهاية سوف يواجه موقفا سيكون فيه تحقيق التسوية أصعب كثيرا مما قد يبدو اليوم .

ان هناك عناصر معينة تكمن في لب الحالة الراهنة في ناميبيا . وانني أود أن أحدد هذه العناصر .

أولا ، ان مسألة ناميبيا هي ، بكل معنى الكلمة ، مشكلة تصفية استعمار . ومن هنا فان قضية ناميبيا هي قضية بين شعب ناميبيا ، الذى تمثله المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، والمجتمع الدولي ، ممثلا بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، من جهة ، وبين النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، بوصفه السلطة المحتلة ، من جهة أخرى . وان محاولة شرح هذه القضية في سياق المواجهة بين الشرق والغرب

انما هي محاولة عقيمة ترمي الى تقويض امكانيات انطباق مبدأ حق جميع الشعوب في تقرير المصير والاستقلال على ناميبيا .

ثانيا ، ان استمرار احتلال ناميبيا على يدّ قوات جنوب افريقيا يشكّل ، بناء على " تعريف العدوان " الوارد في القرار ٣٣١٤ (د — ٢٩) الذى اعتمدته الجمعية العامة بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، عملا واضحا من أعمال العدوان . وبالتالي ، فمن حق شعب ناميبيا أن يشنّ جميع أنواع النضال ، بما في ذلك النضال المسلّح ، من أجل أن يخلص اقليمه من قوات الاحتلال . وفي الوقت ذاته ، فان جميع العناصر الوطنية التي ألقت عليها دولة الاحتلال العنصرية القبض خلال هذا النضال لابد أن تتمتع بمركز أسرى الحرب ، بما يتفق مع بروتوكولات جنيف لعام ١٩٤٩ .

ثالثا ، ان منظمة سوابو هي الممثل الوحيد والشرعي والأصيل لشعب ناميبيا وطليعة نضاله من أجل الاستقلال الكامل . وبالتالي ، فان أية محاولة للحصول على اعتراف بالسلطات المحلية العميلة الخاضعة التي ستتسلم السلطة رسميا في ويندهوك بوصفها ما يسمى بالحكومة المؤقتة ولاضفاء الطابع الشرعي عليها ، تعدّ انتهاكا تاما لأحكام قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) .

رابعا ، يمثل القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الأساس الوحيد لتسوية مشكلة ناميبيا . وان أية محاولة من جانب ما يسمى بفريق الاتصال الغربي ، أو أية دوائر أخرى ، للحد من هذا القرار أو تعديله أو تغييره أو ادخال قضايا دخيلة عليه مثل القضايا التي يطلق عليها الربط أو التوازى أو التبادل انما تشكّل خرقا خطيرا لهذا القرار . ولذلك فان مخططات الولايات المتحدة لربط تسوية ناميبيا بانسحاب القوات الأممية الكوبية من أنغولا ، تعتبر منافية تماما لهذا القرار وعملا يرمي الى تأخير الوصول الى حلّ لهذه المشكلة .

خامسا ، ان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا هو السلطة الادارية الوحيدة القانونية لناميبيا . ومن ثم ، فان أية محاولة تبذل لانكار سلطة الأمم المتحدة

باعتبارها وريثة عصبة الأمم ، بغية تغيير المركز القانوني للاقليم أو لتصوير القضية على أنها قضية اقليمية ، انما هي محاولة تتعارض مع النظام القانوني الدولي وأحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

سادسا ، ان وحدة ناميبيا وسلامتها الاقليمية تتضمن دون شك ، بموجب قرار مجلس الأمن ٤٣٢ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٨ وقرار الجمعية العامة د إ — ٢/٩ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٨ ، خليج والفيس وجزر بينغوين والجزر الأخرى القريبة من الشاطئ . وان أية محاولة لفصل هذه المناطق عن ناميبيا القارية تعتبر غير شرعية وباطلة ولاغية .

سابعا ، حيث أن حكومة جنوب افريقيا قد تحدّت بصفة مستمرة قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، وانتهكت بذلك الالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، فان مجلس الأمن يمكنه ، بل ويجب عليه ، في رأينا ، أن يفرض دون مزيد من التأخير عقوبات الزامية شاملة ضد هذه الحكومة بموجب الفصل السابع من الميثاق وأن يضع جدولا زمنيا لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا .

ان حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية تعتقد انه ينبغي للمجتمع الدولي ألا يتيح المزيد من الوقت للنظام العنصري في جنوب افريقيا وللمتواطئين معه من الامبرياليين للقيام بتكتيكات تمييعية . وينبغي تقديم جميع أشكال المساعدة والتعاون الى سوابو ، والمؤتمر الوطني الافريقي ، ودول خط المواجهة ، ولاسيما أنغولا وموزامبيق وبوتسوانا ، بغية تمكينهما من تكثيف كفاحهما ضد الحكم الاستعماري لجنوب افريقيا في ناميبيا ، واستئصال نظام الفصل العنصري اللاانساني من جنوب افريقيا ، والدفاع عن أراضيها ضد أعمال العدوان المتكررة وأعمال زعزعة الاستقرار التي يرتكبها هذا النظام .

ونود أن نسجل تقديرنا للأمين العام ولمجلس الأمم المتحدة لناميبيا على الجهود الحثيثة التي يبذلانها نيابة عن المجتمع الدولي بغية تحقيق الاستقلال المبكر لناميبيا وشعبها .

وفي الختام ، أود ، سيدى الرئيس ، أن أشكركم ومن خلالكم جميع أعضاء المجلس لاتاحة الفرصة لهذا الوفد للاعراب عن آرائه أمام المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل أفغانستان على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجّهها اليّ والى بلدى .

نظرا لتأخر الساعة أعتزم رفع الجلسة الآن . وستعقد الجلسة القادمة لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المدرج في جدول أعماله عصر اليوم ، وذلك فور رفع جلسة المجلس التي تعقد للنظر في البند المعنون " الحالة في قبرص " .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠